# الديمقراطية في العراق في ظل تنامي ظاهرة الفساد

م.د. أيمن أحمد محمد

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

قسم السياسات العامة

تعاني المؤسسات الديمقراطية أعباء كثيرة نتيجة للفساد الأكبر(الفساد السياسي)، فكما قال (**إدموند بيرك** Edmund Burke) عام ١٧٧٧، أحد رجال السياسة البارزين وهو من أصل إنجليزي أيرلندي "لا تستطيع الحرية أن تستمر طويلاً بين شعب فاسد بشكل عام "، وكأنه يتنبأ بما سيحدث في بعض الدول بعد قوله هذا بقرنين من الزمان . ففي حين لم يؤد الفساد بالضرورة إلى الانهيار الكامل للديمقراطية، فقد ينتج عنه تدهور في " نوعية " الديمقراطية في بعض تلك البلدان. فعلى سبيل المثال، الوزراء والمسؤولون الفاسدون في بعض تلك الدول لا يستطيعون السماح للصحافة الحرة ووسائل التعبير الحرة، بل والمعارضة البرلمانية، بالكشف عن أنشطتهم كما يمكن أن تلعب الثروات الناجمة عن عمليات فساد كبرى دوراً كبيراً في تمكين السياسيين الفاسدين عن طريق وسائل فاسدة في الاستمرار في الحكم. وتتأثر الديمقراطية في ظل تنامي ظاهرة الفساد على النحو الآتي:

## أولا: انحراف المؤسسات السياسية عن تحقيق أهدافها :

يسهم الفساد في تقويض استقلال وتماسك المؤسسات السياسية، ويؤكد هنتنجتون العلاقة المتبادلة بين الفساد وانهيار المؤسسات السياسية، ويرى إن النظم الفاسدة هي التي ترتبط بدرجة عالية من المشاركة لكن يواكب ذلك ضعف في المؤسسات السياسية، ويفتقر النظام إلى القدرة على خلق مصالح عامة تجسدها المؤسسات السياسية ويوضح ذلك بقوله :(فكل الأفراد يميلون إلى المشاركة، ولكن لا توجد مصالح عامة أو غايات محددة تبلورها المؤسسات السياسية)، ويشير إلى:(إن هذه هي حالة المجتمعات الآخذة في النمو والتحديث، حيث تقترب أوضاع هذه المجتمعات من الصورة النموذجية للمجتمع الفاسد، والتي وفقاً لها يفتقر المجتمع إلى القانون، والسلطة، والتماسك، والنظام، والاتفاق وحيث المصالح العامة تسيطر عليها المصالح الخاصة. وحيث غياب الحقوق والالتزامات المدنية)، وبإيجاز فان المؤسسات السياسية ضعيفة، بينما القوى الاجتماعية نشطة فعالة. ويؤجج الفساد الصراع على اقتسام مراكز النفوذ، وتسلل الموظفين غير الأكفاء إلى المواقع الإدارية العليا الأمر الذي يضعف من وتيرة الأداء المؤسسي. فيتسبب الفساد في انحراف المؤسسات التي تعاني منه عن أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ لا يجوز بحال من الأحوال تبرير أي شكل من أشكال الفساد كالرشوة بوصفها وسيلة لتحسين رواتب صغار الموظفين أو حتى كبارهم بما فيهم المسؤولين السياسيين، فالرشوة فضلا عن كونها مرفوضة أخلاقياً، فإنها تسبب إعادة توزيع الدخل بطريقة غير عادلة وتعمق التمايز الطبقي. أو تبرير الفساد الانتخابي بأنه يزيد من التماسك السياسي وان ترك المؤسسات الوطنية في أيدي المسؤولين الفاسدين يؤدي إلى إنهاكها مادياً وإدارياً وأخلاقياً ، فهذا الجيل الفاسد يراد له أن يختزل عدة أجيال، فالمسؤولون الفاسدون يبقون في أماكنهم وكأن المؤسسات استحدثت لشخوصهم، مما يبعد هذه المؤسسات عن تحقيق الهدف الذي أنشئت من اجله ومن ثم عدم تحقيق النظام السياسي لوظائفه التي تديم حياته وفعاليته في المجتمع.

## ثانيا : اختلال النظام الديمقراطي

يلحق الفساد ضرراً كبيراً بجوهر الديمقراطية ويعمل على تآكل جدارها الشرعي ويضعه على حافة الهاوية. زيادة على ذلك، فان الفساد يسير، في حد ذاته، يداً بيد مع أعمال العنف أو التلاعب بالانتخابات مما يقود إلى مخاطر تصاعد الرهانات الشخصية في الإمساك بزمام المناصب السياسية. فالفساد يقوض الديمقراطية إذا ما

كانت موجودة، ويحول دون قيامها لأنه يؤدي إلى قطع الطريق على ممارسة الحقوق السياسية، وكما يؤدي إلى قطع الطريق على توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. ويعوق الديمقراطية لأنه يفسد عملية الانتخابات وإدارة الحكومة وإنفاذ القوانين والسلطة القضائية. وتعرقل عملية التنمية بسبب القلاقل السياسية والاضطرابات الاجتماعية الناجمة عن ذلك، ويمكن أن تفضي إلى ردود فعل عنيفة. وفي أفريقيا مثلاً، يجد كل تغيير في الحكومة تقريباً، سواء كان سلمياً أم بالعنف، تبريراً منطقياً بأنه ضروري للتخلص من الحكومات الفاسدة.

وعندما يشيع الفساد ويتشوه المناخ الديمقراطي في المجتمع ويختفي في صور متعددة بهدف غسل أموال الفساد واستخدام عائداته في شراء أصوات الناخبين والنجاح في دخول البرلمان من اجل اكتساب الحصانة السياسية واستمرار ممارسة التصرفات والأفعال الاحتيالية للإثراء بدون سبب مشروع، أي أن الآمال الفاسدة تعمل على إفساد الحياة السياسية. وعادة ما تعتمد الأحزاب الفاسدة في التمويل على عائدات الجرائم المختلفة من اجل تمويل حملاتها الانتخابية وقبول تبرعات من كبار التجار والممارسين لأنشطة يجرمها القانون لدعم احد الأحزاب المأمول منها دعم الفساد والمفسدين وتلتقي المصالح الفاسدة اقتصادياً وسياسياً وتصبح الديمقراطية عملية شكلية مفرغة من مضمونها. ولا يقتصر الفساد على التغلغل في البرلمان والأحزاب بل يمتد إلى المجالس المحلية والبلدية والى النقابات العمالية، والمهنية، والوزارات السيادية ومؤسسات المجتمع المدني، واختراق أجهزة الرقابة والأمن والعدالة حتى يضمن الفاسدون التمتع بالحصانة والحماية والبعد عن الشبهات والملاحقات الأمنية لأنشطتهم الفاسدة. وهكذا يحاصر الفساد المؤسسات السياسية والخدمية كافة، وتصبح العملية الديمقراطية مجرد مسرحية هزيلة لحماية الفساد ورموزه. فإذا كانت الديمقراطية تعني الحرية والمساواة والمشاركة، وإذا كانت تعني فيما تعنيه سيادة الشعب واحترام حقوق وحريات الإنسان وتطبيق النظام العام والفصل بين السلطات الثلاث – إذا كانت الديمقراطية تعني كل هذا وغيره – يفترض وبالضرورة أن تكون العلاقة بين الديمقراطية والفساد علاقة تناحريه، أي مادام إن الديمقراطية تنطوي على منظومة قيمية جمعية لابد وان تكون العلاقة بينها وبين الفساد عكسية منطقياً ، كلما اتسعت مساحة الديمقراطية انحسرت مساحة الفساد، وإذا كانت الأمور تسير على هذا المنوال فلماذا تعاني الدول العريقة بالديمقراطية من الفساد؟ ولماذا ساحة الفساد اتسعت بعد تفكيك الأنظمة الشمولية، وتحولت بلدانها إلى اقتصاديات السوق وانسياقها وراء بريق الديمقراطية؟ ولماذا اتسعت مساحة الفساد في العراق حتى غدا من أكثر دول العالم فساداً بالرغم من سقوط نظامه الديكتاتوري السابق قبل ٢٠٠٣ وانتشار التعددية السياسية؟.

(لا شك إن الإجابة على تلك التساؤلات مرده إلى الممارسة غير الصائبة للديمقراطية، عندما لا يحسن الناخبون اختيار مرشحيهم تحت ضغط قوة السياسة المدعمة بالمال، مع العلم إن الديمقراطية كنظام سياسي تقوم على إشراك الشعب في الحكم، ويمكنهم من اختيار مرشحهم بكامل حريتهم دون أن يتعرضوا لأي ضغوطات، وتقضي بان تتولى الأغلبية الحكم وتلتزم الأقلية بقراراتها)، وهذا ما لم يحدث في العراق بعد ٢٠٠٣، ومن ثم إذا كانت عملية اختيار المرشحين خاطئة فان عناصر القوة الذاتية التي تمتلكها الديمقراطية تصاب بالشلل، فلا يتوقع أن تكون هناك سلطة تشريعية تضطلع بمهامها التشريعية والرقابية وانبثاق حكومة قوية تعمل على توفير السلع والخدمات وقضاء مستقل غير مُسيس يفصل بالقضايا بقوة القانون ورقابة شعبية حرة وواعية تعمل على تقويم الأداء الحكومي، إذا كان النائب قد وصل إلى البرلمان بأساليب فاسدة وباختيارات أثنية فاسدة.

(وهناك إشكالية في العلاقة بين المجتمع الأهلي والمجتمع المدني، فواقع المجتمع العراقي مجتمع أهلي تسود فيه أنماط العلاقات التقليدية، كالطائفية، والعشائرية والمذهبية والقبلية، بينما تسود في المجتمع المدني أنماط العلاقات الواعية الناتجة عن خبرات إدارية، كتكوين النقابات أو الجمعيات السياسية التي تتخطى أطروحاتها الأطر التقليدية الضيقة). وهذه الأنماط من العلاقات السائدة في المجتمع العراقي تعد منفذا لأشكال من الفساد كالمحسوبية والواسطة والمحاباة، وعوامل معرقلة للبناء الديمقراطي.

**ثالثا: التأثير على حقوق الإنسان الأساسية:**

يقدم نشطاء حقوق الإنسان تعريفات ترتبط بمفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان معتبرين الفساد بأنه: (خرق من نوع خاص لحقوق الإنسان يصل إلى مرتبة النفي المطلق لفلسفة ومبدأ حقوق الإنسان الأساسي وهو المساواة). ومن جملة السلوكيات الفاسدة والانتهاكات لحقوق الإنسان تبرز مسالة الوظيفة العامة التي في جوهرها أن لا تتمتع الإدارة بسلطة تقديرية في اختيار موظفيها. فعليها أن تحترم مبدأ المساواة في قبول المواطنين في الوظائف العامة دون الأخذ في الحسبان الجنس أو الدين أو الآراء السياسية للمرشحين. وعليها مبدئياً أن تعمد إلى اختيار الموظفين عن طريق المباراة. وهي حق من حقوق الإنسان، نصت عليه العديد من المواثيق الدولية وكذلك دساتير الدول الحديثة ومنها الدستور العراقي الدائم الذي أشار إلى تشكيل مجلس خدمة متخصص بشؤون الوظيفة. إلا أن الطبقة السياسية العراقية تحول دون تطبيق هذه المادة الدستورية فقد أشار النائب السابق القاضي وائل عبد اللطيف إلى إن الأحزاب السياسية وقادة الكتل السياسية وصناع القرار في العملية السياسية الحالية، الجميع يريد إلغاء قانون الخدمة الاتحادي حتى يبقى الوزير الفاسد يُعين أقاربه وأعضاء حزبه. وألقى القاضي وائل عبد اللطيف باللائمة على الزعماء السياسيين العراقيين في استفحال الفساد، ووصف الفساد بأنه صناعة يقف وراءها هؤلاء الزعماء.